الأمم المتحدة

A/62/PV.109

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **١٠٩**

الجمعة، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد البياتي (العراق).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١٢٥ و ١٤٠ إلى ١٤٤ و ١٤٦ إلى ١٥٦ و ١٦١ و ١٦٤ و ١٢٦ من جدول الأعمال.

أطلب من السيد ستيفن سينابوليا نكاييفو ممثل أوغندا، مقرر اللجنة الخامسة، أن يقدم في بيان واحد تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية.

السيد نكاييفو (أوغندا)، مقرر اللجنة الخامسة (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم اليوم إلى الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء بشأنها أثناء الجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة للجمعية العامة.

وفي أثناء الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، المعقود في الفترة من ٥ أيار/مايو إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عقدت اللجنة الخامسة ١٥ جلسة رسمية، وكذلك جلسات غير رسمية عديدة ومشاورات غير رسمية. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تم تكريس الجزء الثاني من الدورة المستأنفة للجنة الخامسة أساسا للنظر في تمويل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقضايا حفظ السلام المرتبطة بها. ونظرت اللجنة في تمويل ١٨ بعثة لحفظ السلام، وبنود حفظ السلام ذات الصلة ومسائل أخرى.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (أ) المعنون ''عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام'' من البند ١٢٥ من جدول الأعمال المعنون ''التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات''، توصي اللجنة، في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/62/534/Add.1، الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وتوصي اللجنة في الفقرة ١٣ من تقريرها تحت البند ١٤٠ من جدول الأعمال المعنون ''الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام''، الذي يرد في الوثيقة A/62/600/Add.1، الجمعية العامة باعتماد ثلاثة مشاريع قرارات. مشروع القرار الأول بعنوان ''حساب الدعم لعمليات حفظ السلام''، ومشروع القرار الثاني معنون ''تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا''، ومشروع القرار الثالث بعنوان ''إصلاح إجراءات تحديد معدلات سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء''. وفي الفقرة ١٤ من التقرير ذاته، توصي اللجنة الجمعية العامة أيضا باعتماد مشروع مقرر شفوي بعنوان ''استخدام التعيينات في إطار المجموعة ٣٠٠ والمجموعة ١٠٠''. وقد اعتمدت كل مشاريع القرارات ومشروع المقرر دون تصويت.

وفيما يتعلق بمشاريع المقترحات المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام، أود أن أبلغ الجمعية العامة أنه، باستثناء البند الفرعي (ب) المعنون ''قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان'' من البند ١٥٣ من جدول الأعمال المعنون ''تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط''، اعتمدت اللجنة كل مشاريع المقترحات دون تصويت.

وتُقدم تقارير اللجنة الخامسة تحت بنود جدول الأعمال التالية: البند ١٤١ المعنون ''تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي''؛ والبند ١٤٢ المعنون ''تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار''؛ والبند ١٤٣ المعنون ''تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص''؛ والبند ١٤٤ المعنون ''تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية''؛ والبند ١٤٦ المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية''؛ و ١٤٧ المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي''؛ والبند ١٤٨ المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا''؛ والبند ١٤٩ المعنون ''تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا''؛ والبند ١٥٠ المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي''؛ والبند ١٥١ المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو''؛ والبند ١٥٢ المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا''؛ والبند الفرعي (أ) المعنون ''قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك'' من البند ١٥٣ المعنون ''تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط''؛ والبند ١٥٤ المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون''؛ والبند ١٥٥ المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان''؛ والبند ١٥٦ المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية''؛ والبند ١٦١ المعنون ''تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور''؛ والبند ١٦٤ المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد''.

فيما يتعلق بالبند الفرعي (ب) المعنون ''قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان''، من البند ١٥٣ من جدول الأعمال المعنون ''تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط''، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/62/878. وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي أوصت اللجنة الجمعية العامة باعتماده، قررت اللجنة الإبقاء على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٤ و ٥ و ٢١ من المنطوق بتصويت واحد مسجل بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٤ أصوات مع امتناع ٤٥ عضوا عن التصويت. وفي الفقرة ١٤ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار في مجموعه، الذي اعتمدته اللجنة بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

في إطار البند ١٢٦ من جدول الأعمال المعنون: ''استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة''،

معروض على اللجنة مشروع قرار معنون ”إصلاح نظام الشراء“ اعتمدته اللجنة بدون تصويت. وفي إطار نفس البند وفي الفقرة ١٥ من الوثيقة A/62/604/Add.2، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر معنون ”المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا“ والذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وقبل أن اختتم كلمتي أود مرة أخرى أن أشكر الوفود على تعاونها في إجراء المفاوضات. وأود أيضا أن أشكر السفير حميدون علي، رئيس اللجنة الخامسة على الطريقة التي وجهنا بها خلال عملنا الصعب. وأود أيضا أن أشكر أعضاء المكتب الذي أشعر دائما بالسعادة لدى العمل معهم. وباسمنا جميعا أود أيضا أن أعرب عن شكري العميق لممثلي الأمانة العامة وبخاصة أعضاء أمانة اللجنة الخامسة على تعاونهم وصبرهم ودعمهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح مقدم في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لذلك ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت. وقد أوضحت الوفود مواقفها إزاء توصيات اللجنة الخامسة في اللجنة وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية على:

”أن تقتصر الوفود قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نشرع في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنمضي في البت في مشاريع القرارات والمقررات بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنمضي في البت في مشاريع القرارات والمقررات بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة الخامسة، ما لم نُخطر مسبقا بخلاف ذلك. وهذا يعني أنه حيثما كانت هناك تصويتات منفصلة أو مسجلة فإننا سنفعل نفس الشيء. كذلك يحدوني الأمل في أن نعتمد بدون تصويت التوصيات التي اعتمدتها اللجنة الخامسة بدون تصويت.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/534/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٣/٦٢ باء).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

البند ١٤٠ (تابع)

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/600/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية العامة ثلاثة مشاريع قرارات أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ١٣ من تقريرها وأيضا مشروع مقرر أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١٤ من نفس التقرير. نبت الآن في مشروعي القرار الأول والثالث.

مشروع القرار الأول المعنون ''حساب دعم عمليات حفظ السلام'' وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٦٢/٢٥٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثاني معنون ''تمويل حساب دعم عمليات حفظ السلام وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا''. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٦٢/٢٥١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثالث معنون ''إصلاح إجراءات تحديد المبالغ التي تسدد إلى الدول الأعضاء مقابل المعدات المملوكة للوحدات''. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثالث القرار (٦٢/٢٥٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع المقرر معنون ''استخدام التعيينات في إطار المجموعة ٣٠٠ والمجموعة ١٠٠''. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٠ من جدول الأعمال.

البند ١٤١ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/866)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٥٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤١ من جدول الأعمال.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/867)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٢ من جدول الأعمال.

البند ١٤٣ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/868)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٥٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١٤٣ من جدول الأعمال.

البند ١٤٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/869)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٥٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤٤ من جدول الأعمال.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/870)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٥٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤٦ من جدول الأعمال.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/871)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٥٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤٧ من جدول الأعمال.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/872)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٥٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤٨ من جدول الأعمال.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/873)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٦٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤٩ من جدول الأعمال.

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/874)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٦١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥٠ من جدول الأعمال.

البند ١٥١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/875)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٦٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥١ من جدول الأعمال.

البند ١٥٢ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/876)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥٢ من جدول الأعمال.

البند ١٥٣ من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك**

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/877)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار، المعنون ”تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك“. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٦٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٥٣ من جدول الأعمال.

(ب) **قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان**

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/878)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية) معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ١٤ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان“.

طلب إجراء تصويت منفرد منفصل على الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار والفقرات ٤ و ٥ و ٢١ من منطوقه. هل هناك اعتراض على ذلك الطلب؟ لا يوجد اعتراض. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوليفيا،

البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، فيجي، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فترويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مولدوفا، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

تقرر الإبقاء على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٤ و ٥ و ٢١ من المنطوق بأغلبية ٩٠ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٤٥ عضواً عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفدا مالطة وسلوفينيا الأمانة العامة أنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار في مجموعه. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن،

كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، رواندا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا ، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أستراليا

اعتمد مشروع القرار في مجموعه بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٦٢/٢٦٥).

[بعد ذلك، أبلغ وفد مالطة الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي يرغب في التكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

السيد دياب (الجمهورية العربية السورية): انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء بخصوص اعتماد القرار المعنون ''تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك''. وقد صوت وفدنا لصالح القرار المتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وذلك استنادا إلى المبدأ الذي دأبنا على تأكيده، وهو أن مسؤولية تمويل هاتين القوتين يجب أن تتحملها إسرائيل، الطرف المعتدي والسلطة القائمة بالاحتلال التي تسببت في إنشائهما. ويأتي موقفنا هذا انسجاما منا مع المبادئ الأساسية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ-٤)، الذي اتخذ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣ أثناء الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (باء) من البند ١٥٣ من جدول الأعمال.

البند ١٥٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/879)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٦٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥٤ من جدول الأعمال.

البند ١٥٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/880)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥٥ من جدول الأعمال.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/881)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥٦ من جدول الأعمال.

البند ١٦١ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/601/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٣٢ باء).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٦١ من جدول الأعمال.

البند ١٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/602/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٣٣ باء).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٦٤من جدول الأعمال.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/604/Add.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ١٤ من تقريرها، ومشروع مقرر أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ١٥ من التقرير نفسه. نبت الآن في مشروع القرار ومشروع المقرر.

مشروع القرار معنون ''إصلاح نظام الشراء''. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٦٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع المقرر عنوانه ''المسائل المؤجل النظر فيها إلى المستقبل''. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(ج) انتخاب خمسة أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن تشكيل اللجنة التنظيمية، وفقا للفقرة ٤ (أ) إلى (هـ) من قرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، يجري على النحو التالي: سبعة أعضاء من مجلس الأمن، يشملون الأعضاء الدائمين؛ سبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينتخبون من المجموعات الإقليمية؛ خمسة أعضاء من كبار المساهمين بالأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة وبالتبرعات المقدمة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بما في ذلك صندوق دائم لبناء السلام؛ خمسة من كبار المساهمين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة؛ سبعة أعضاء إضافيين، تنتخبهم الجمعية العامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتمثيل جميع المجموعات الإقليمية في التشكيل العام للجنة.

ويتذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية والثمانين المعقودة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، انتخبت السلفادور وبوروندي وشيلي وفيجي ومصر لعضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وذلك لولاية مدتها سنتان، تنتهي في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وأفهم أن المشاورات ما زالت جارية حتى الآن فيما بين المجموعات الإقليمية بشأن انتخاب الجمعية لعضوية اللجنة. وكتدبير مؤقت، على أمل أن يتسنى إيجاد حل في وقت قريب، يقترح رئيس الجمعية العامة أن تمدد إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ فترة ولاية أعضاء الجمعية العامة

الحاليين في اللجنة التي يحين موعد انتهائها [ولايتهم] في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن فترة ولاية الأعضاء الحاليين من البلدان المساهمة بقوات قد مددت أيضا منذ اليوم حتى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وأفهم أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اتخذ إجراء مماثلا فيما يتعلق بأعضائه الحاليين في اللجنة التنظيمية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تمديد فترة ولاية أعضاء الجمعية الحاليين باللجنة التنظيمية، السلفادور وبوروندي وشيلي وفيجي ومصر، كتدبير مؤقت حتى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر البهاما.

السيدة بيثيل (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تشارك بهمة حاليا في المشاورات الجارية بخصوص تشكيل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. ونتقدم بالشكر لرئيس الجمعية العامة ولمكتبه على كل ما يبذلونه من جهود في هذا الصدد، وبينما نعرب عن ترحيبنا بهذا القرار كحل توفيقي مؤقت، لا بد أن نشير دون مواربة إلى أنه لا يعالج الشواغل الرئيسية لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بمعايير تشكيل لجنة بناء السلام وتوزيع عضويتها.

وبعد شهور كثيرة من المناقشات المتواصلة، ما زال واضحا لنا أن اللجنة كهيئة منشأة من قِبل الأمم المتحدة لا تفي على النحو الملائم بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. فاللجنة بتشكيلها الراهن، تمثل بالدرجة الأولى جهازا خاصا بالجهات المساهمة بقوات والمانحة للأموال، وذلك ليس اتجاها ترغب مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ترسيخه. ولدينا اعتقاد بأن مصلحة المنظمة بأكملها إنما تتحقق على خير وجه بمواصلة استعراض تشكيل لجنة بناء السلام بهدف التصحيح المستدام لما فيه من اختلالات، بحيث يعكس واقعا هو أن خبرات جميع المناطق وإسهاماتها ذات قيمة كبيرة لأعمال اللجنة.

ومبدأ التمثيل الجغرافي العادل، في نظر دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أساسي لتوطيد تعددية الأطراف العالمية. وقد دافعنا باستمرار منذ إنشائها، في إطار المشاورات المستمرة في الآونة الأخيرة، عن توازن التمثيل في التشكيل العام للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. ولدينا اعتقاد راسخ بأن التمثيل المتوازن لجميع المجموعات الإقليمية أساسي لمشروعية هذه الهيئة وأن اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ستفيد كثيرا من التشكيل على هذا النحو.

وفي هذا السياق، تعتزم الدول الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتشاور والتعاون مع المجموعات الإقليمية الأخرى، السعي لإيجاد حل سليم وطويل الأجل لمشكلة المجموعات الإقليمية الناقصة التمثيل. ونؤكد مجددا اقتناعنا بأن هذا أمر ممكن وينبغي عمله من خلال انتخاب أعضاء من داخل الجمعية العامة بأكملها، وهذا عنصر أدرج في القرار المؤسس للجنة تحديدا بغرض تحقيق التوازن في التشكيل العام لهذه اللجنة. ولا يزال ذلك هو تفسيرنا للبند الفرعي (هـ) من الفقرة ٤ من منطوق القرار ٦٠/١٨٠.

مرة أخرى، باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أتوجه بالشكر للرئيس كريم على ما قدمه من توجيه ومساعدة في الوصول بنا إلى هذه النقطة الحاسمة، التي لم يعد أمامنا خيار فيها سوى

المضي قدما للأمام. ونتطلع إلى العمل معه ومع جميع الدول الأعضاء بروح من التعاون والدعم المتبادل بغية إيجاد حل دائم وعادل للتمثيل الإقليمي في تشكيل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١١٣ من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار (A/62/L.25/Rev.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة المكسيك.

السيدة روفيروسا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/62/L.25/Rev.2، المعنون ''المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية'' باسم البلدان المقدمة للمشروع، إكوادور، والسلفادور، وباراغواي، وبيرو، وبيلاروس، والجمهورية الدومينيكية، وسري لانكا، وشيلي، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وفترويلا، وفيجي، وقيرغيزستان، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.

ويضع مشروع القرار في الحسبان جملة أمور منها أن موجز الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي عُقد في عام ٢٠٠٦، شدد على العلاقة الوثيقة بين الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان، وكذلك على أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين كان عاملا أساسيا للاستفادة من الجوانب الإيجابية للهجرة الدولية.

ويشدد مشروع القرار على ضرورة التشجيع على إجراء مناقشة شاملة ومتسقة بشأن جميع جوانب ظاهرة الهجرة، مع مراعاة ما تتسم به من أهمية بالنسبة لجدول الأعمال العالمي.

كما يشير إلى أن الدول الأعضاء المشاركة في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية أعربت عن الاهتمام بمواصلة الحوار بشأن الهجرة والتنمية وأيدت مقترح الأمين العام الداعي إلى إنشاء منتدى عالمي يتناول جميع المواضيع المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية بصورة متعمقة ومنهجية. وبناء على ذلك يسلّم مشروع القرار بأن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ينبغي تعزيزه بغية معالجة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية باعتماد نهج شامل.

في الفقرة ١، يقر مشروع القرار بأن تبادل المعلومات والخبرات والتشاور وتوثيق التعاون بين المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والأمم المتحدة قد يكون له تأثير إيجابي، ويقترح، في ذلك الصدد، سلسلة من التدابير التي يتعين اتخاذها.

وفي الفقرة ٢، يرحب بتضمين موضوع حقوق الإنسان للمهاجرين في جدول أعمال المنتدى.

وأود أن أشير إلى أنه يوجد خطأ في النسختين الصينية والانكليزية من مشروع القرار، في الفقرة الثالثة من الديباجة. فموضوع القرار ١٥٦/٦٢ يجب أن يكون نصه ''حماية المهاجرين'' وليس ''حماية العمال المهاجرين''.

مشروع القرار الذي نبت فيه اليوم مر بأربع عمليات تشاورية مفتوحة العضوية وبعدد كبير من المشاورات بصيغ أخرى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وإن الفروق بين النص الأصلي، في الوثيقة A/62/L.25، والنص المنقح غنية عن الشرح وتُبرز المرونة والإرادة السياسية

الهائلة التي أبداها مقدموه في تناول كل الشواغل. واستنادا إلى ذلك، ندعو جميع الوفود إلى تأييد مشروع القرار.

أود الآن أن أدلي ببضع ملاحظات بصفتي ممثلة المكسيك. موضوع الهجرة موضوع يتسم بأهمية تاريخية لا جدال فيها، وقد اكتسى أهمية كبرى في سياق العولمة. ومن الجلي أن التكوين الحالي لمجتمعاتنا يرتبط ارتباطا لا ينفصم، في عدد كبير من الحالات، بتدفقات الهجرة التاريخية والحالية. ويتجلى مثال واضح على ذلك في نصف الكرة الغربي، الذي يتألف، من الشمال إلى الجنوب، من مجتمعات ظهرت إلى الوجود نتيجة شتى تدفقات الهجرة من كل المناطق. هذه مجتمعات مختلطة على شتى المستويات المختلفة. وإن المكسيك فخورة بتراثها المختلط.

الهجرة تُثري مجتمعاتنا وتجعلها أكثر تنوعا وأكثر اشتمالية، فتشجع على تبادل الأفكار وتطورها. وبالاقتران بتنفيذ السياسات الملائمة يمكننا أن نمضي قدما صوب خلق مجتمعات محلية أكثر تسامحا وانفتاحا وعالمية، وفي المقام الأول، أكثر إنسانية. وبصفتنا من مقدمي مشروع القرار، فإننا نثق بقدرة الأمم المتحدة على بلوغ ذلك الهدف.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بموضوع التنمية، تستفيد البلدان المتلقية من تدفقات الهجرة التي تكمل حاجتها من اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة. وهذا ينطبق بصورة خاصة على المجتمعات التي لا يضمن تكوينها الديمغرافي نمو اقتصادها أو الحفاظ على معاييرها الاقتصادية الحالية. ومن ناحية أخرى، تضطلع المجتمعات المحلية للمهاجرين، في بلدان الأصل، بدور وثيق ضمن الهيكل الاقتصادي.

مع ذلك، من المهم إدراك أن الهجرة تفرض عددا من التحديات الكبيرة. وتلك التحديات خطيرة ومتنوعة. فثمة شواغل حول الأمن؛ وحول العواقب الاقتصادية، مثل خسارة رأس المال البشري لدى البلدان النامية؛ والعواقب الاجتماعية، مثل تفكك الأسرة.

في الأغلبية الساحقة من الحالات تكون النية الوحيدة للمهاجرين تأمين مستقبل أفضل لهم ولأسرهم، حتى على حساب المخاطرة بأرواحهم وترك ديارهم وثقافاتهم ولغتهم، ومواجهة بيئات أجنبية، معادية في بعض الحالات. ومما يثير القلق بصفة خاصة في هذا الصدد الميل إلى تجريم أشد الفئات السكانية ضعفا.

إن وفدي يعتبر التعاون والحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة – بما في ذلك الحكومات والوكالات المتخصصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى جانب جهات أخرى – أمرا جوهريا إذا أردنا أن نستغل إلى الحد الأقصى فوائد الهجرة الكامنة، فنتصدى بثبات للتحديات التي تنطوي عليها شتى جوانب الموضوع، من خلال الأخذ بنهج متكامل متعدد الأبعاد.

ذلك النهج يجب أن يأخذ في الاعتبار في المقام الأول أن الهجرة ليست مسألة تدفق البضائع والموارد، وإنما مسألة بشر لا يمكن التعامل معهم أو تدبير أمرهم بطريقة آلية. لذا لا غنى عن إبقاء البشر وضرورة ضمان حماية حقوق الإنسان والكرامة بطريقة حاسمة في صميم اعتباراتنا. ويمثل شن حرب على العنصرية وإرهاب الأجانب والدفاع عن كل حقوق المهاجرين، خاصة عندما يمثلون فئة سكانية ضعيفة، جهدا جوهريا.

إن ذلك يتمشى مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن أسمى قيمها واتفاقاتها المجسدة في مختلف الوثائق في إطار المنظمة. إننا ندرك الطريقة التي عولج بها موضوع الهجرة داخل إطار الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، وإننا نعتز بتلك المعرفة المكتسبة.

اسمحوا لي أن أشرح العناصر الرئيسية التي دفعتنا إلى عرض مشروع القرار هذا. الأول كان التزامنا بتعددية الأطراف وثقتنا بالأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية الأكثر ديمقراطية وتمثيلا، إذ أنها تشجع على الحوار الأمين المفتوح فيما بين الدول الأعضاء كشركاء في التنمية. الثاني كان التزامنا بالحماية العالمية اللاإنتقائية لحقوق الإنسان، بما في ذلك للمهاجرين، بصرف النظر عن حالة هجرتهم.

وفي ذلك السياق نؤمن بأن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي اقترحه الأمين العام يمكن أن يوفر حيزا مميزا لمناقشة شاملة مترابطة منطقيا لكل المواضيع ذات الصلة بالهجرة الدولية والتنمية. وفي ذلك الصدد، يسلّم مشروع القرار بأنه لئن كانت الأمم المتحدة والمنتدى هيئتين مختلفتين في طبيعتهما، فإن التعاون الأوثق بينهما يمكن أن يترك آثارا إيجابية على معالجة موضوع الهجرة.

كما يبعث مشروع القرار رسالة واضحة بأن المناقشات حول الهجرة لا يمكن أن تستبعد العنصر البشري، ولذلك يرحب بإدراج موضوع حقوق الإنسان في جدول أعمال الدورة الثانية للمنتدى.

عشية الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونظرا إلى التحديات الراهنة في هذا المجال التي نشهدها جميعا يوميا تقريبا، نؤمن بأن مما يتسم بأهمية حاسمة التنويه بأن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل المهاجرين شرط لا غنى عنه للاستفادة من الجوانب الإيجابية للهجرة الدولية. ونعتقد أننا، حينما نتناول موضوع الهجرة، ينبغي أن نجعل البشر محور مناقشاتنا.

وبالنسبة للمكسيك، يعني تأييد مشروع القرار هذا أننا نؤيد نهجا متكاملا لموضوع الهجرة، يضع البشر في الحسبان؛ ويعني تأييد تعددية أكثر فعالية والدور الذي تستطيع أن تضطلع به الأمم المتحدة في البحث عن حلول للتحديات التي نواجهها. ونؤمن بالقيمة الكبيرة للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة والفوائد التي يمكن جنيها من ورائه في المنتديات الأخرى. وأيا ما كانت صعوبة الموضوع، فإن للأمم المتحدة دورا تاريخيا تضطلع به في معالجتها له. وتأييد مشروع القرار خطوة إضافية في التزامنا بإقامة مجتمعات محلية تتسم بمزيد من التسامح والانفتاح والعالمية، وفوق كل شيء تتسم بالإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/62/L.25/Rev.2، بصيغته المصوبة شفويا. وفيما يتعلق بمشروع القرار، أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة كيلي (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أنه، بموجب أحكام الفقرة ١ (ب) من مشروع القرار A/62/L.25/Rev.2، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره، الذي طلبت إليه أن يقدمه في القرار ٦١/٢٠٨، تقييما عن آليات التعاون القائمة المعنية بالهجرة والتنمية وأن يُتيحه للاجتماع الثاني للمنتدى العالمي.

ونشير في هذا الخصوص إلى أن بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، الوارد في الوثيقة A/C.5/62/19، قد صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ استجابة للطلب الوارد في الفقرة ١ (أ) من مشروع القرار A/62/L.25 لكي يقدم في الاجتماع الثاني للمنتدى العالمي، الذي سيعقد في مانيلا، تقييما عن آليات التعاون القائمة بشأن الهجرة والتنمية.

ونشير كذلك إلى أن اللجنة الخامسة، في جلستها السادسة والعشرين المعقودة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بعد أن نظرت في بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الذي قدمه الأمين العام وفي التقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، قررت أن تُبلغ الجمعية

العامة أنه، في حالة اعتمادها مشروع القرار A/62/L.25، يتعين توفير احتياجات إضافية بمبلغ ٠٠٠ ١١٠ دولار في إطار الاعتمادات الإجمالية تحت الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما قررت أن تقدم تقريرا عن ذلك في سياق تقرير الأداء.

ومع ذلك، لم تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار A/62/L.25 في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وينص الطلب الوارد في الفقرة ١ (ب) من مشروع القرار A/62/L.25/Rev.2 على إجراء تغيير في عملية تقديم تقرير منفصل عن تقييم آليات التعاون القائمة المعنية بالهجرة والتنمية، يتم بموجبه تضمين ذلك التقييم كجزء من تقرير الأمين العام الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة وفقا لقرارها ٦١/٢٠٨. وقد يؤدي ذلك التغيير أيضا إلى تعديل الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الواردة في البيان السابق تقديمه عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لمشروع القرار A/62/L.25 على النحو التالي.

يتعين أن يكون تقرير الأمين العام المطلوب في القرار ٦١/٢٠٨، الذي سيقدم في الدورة الثالثة والستين، جاهزا بنهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبالنظر إلى المهلة الزمنية القصيرة، لن يكون التقييم مُفصّلا كما كان يتوخى أساساً في بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الأصلي الوارد في الوثيقة A/C.5/62/19. وعليه، يمكن تعيين الخبير الاستشاري الذي سيضطلع بالتقييم لفترة أقصاها شهر عمل واحد بمرتب ٠٠٠ ١٠ دولار. وسيجري توفير ذلك المبلغ من الموارد الحالية تحت الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولن تكون هناك حاجة في هذه الحالة إلى الاحتياجات من الخدمات التعاقدية المتوخاة أصلا في الوثيقة A/C.5/62/19.

وحيث أن التقييم المطلوب سيكون جزءا من تقرير الأمين العام، سيجرى توفير التكاليف الإضافية للترجمة التحريرية والتحرير والطباعة من الموارد المخصصة لإعداد التقرير. ولأن التقرير سيصدر بوصفه وثيقة رسمية للأمم المتحدة، يمكن توزيعه على جميع البعثات الدائمة في نيويورك قبل انعقاد اجتماع المنتدى العالمي. ويمكن أيضا توزيع نسخ من التقرير بواسطة موظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الحاضرين في المنتدى، وينشر إليكترونيا و/أو يستنسخ محليا.

ووفقا لذلك، ففي حالة اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/62/L.25/Rev.2 لن تُطلب موارد إضافية زيادة عن مستوى الموارد الموافق عليها تحت الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وحيث أن التقييم المطلوب سيكون جزءا من تقرير البرنامج المعد بالفعل، فلن تكون هناك حاجة إلى إجراء تعديلات على برنامج العمل للباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لتعليل تصويتهم قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تحدد مدتها بعشر دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هاغن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ستصوت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار هذا، لأنه يسعى لربط المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية بالأمم المتحدة. فالمنتدى عملية حكومية دولية مستقلة تقع خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، ونعتقد أنه ينبغي أن نبقي على الفصل بينهما. ولا نرى ضرورة لتعاون أوثق بين المنتدى والأمم المتحدة، كما يدعو إلى ذلك مشروع القرار، كما لا نعتقد أنه ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام إعداد

تقارير للمنتدى، كما يقترح مشروع القرار أيضا. وتعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي تناول متابعة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية على نحو مناسب في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة، التي لديها بند يُدرج كل سنتين في جدول الأعمال عن موضوع الهجرة الدولية والتنمية. وذلك البند مدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، ونتطلع إلى إجراء مناقشة مستفيضة بشأنه في الخريف القادم.

وتقدّر الولايات المتحدة الهجرة الدولية وتفخر بتقاليدها القوية المتعلقة بالهجرة. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، تحتضن الولايات المتحدة ٢٠ في المائة من المهاجرين في العالم. وفيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، حصل ما يزيد على ٦ ملايين مهاجر على الإقامة القانونية الدائمة في بلدنا. ونعتقد أن تلك الحقائق تدلل على مستوى الفرص والإدماج والنجاح الذي يتمتع به المهاجرون في الولايات المتحدة.

وتركّز سياسة الولايات المتحدة بشأن الهجرة الدولية على تعزيز احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، وحماية طالبي اللجوء واللاجئين، ومعارضة الهجرة غير المنظّمة وغير الشرعية، ودعم جهود مكافحة الاتجار بالبشر، وتشجيع الإدماج السريع والناجح للمهاجرين الشرعيين. وتؤمن الولايات المتحدة بقوة بأن الهجرة المنظّمة، عندما تدار بفعالية، فإنها تعود بالفائدة على بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وكذلك المهاجرين أنفسهم.

السيد براون (كندا) (تكلم بالانكليزية): ستصوت كندا ضد مشروع القرار A/62/L.25/Rev.2 لأنه لدينا تحفظات شديدة على غاية مشروع القرار وبعض العناصر الواردة في النص. ونأسف بشدة إذ أن المكسيك ومجموعة من متبني مشروع القرار لم تكونا على استعداد للاستمرار في العملية العادية للمفاوضات غير الرسمية المفتوحة والشاملة بشأن النص بغية تناول الشواغل التي أثيرت مرارا بصورة مرضية وأثارها عدد كبير من الوفود منذ أن قدم المشروع الأول في كانون الأول/ديسمبر.

اسمحوا لي أن اشرح بوضوح موقف كندا في ما يتعلق بمشروع القرار. إن موقفنا ليس تجسيدا للأهمية التي تعلقها كندا على الحوار البناء بين الدول بشأن الجوانب المتعددة الأبعاد في الهجرة الدولية والتنمية. فطيلة السنوات القليلة الماضية شهدنا براعة متزايدة في الطريقة التي يتم بها النظر في موضوع الهجرة. إذ يجري حاليا استكشاف الروابط بين الهجرة والتنمية على نحو أعمق، وهو نهج تجده كندا قيما. وكندا منخرطة بنشاط في العلاقات الدولية المتعلقة بالهجرة والتنمية على الصعيد الثنائي والإقليمي وكذلك في مجموعة من المحافل المتعددة الأطراف بما فيها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

إن موقفنا إزاء مشروع القرار ليس بأي شكل من الأشكال تجسيدا للأهمية التي نعلّقها على مسائل حقوق الإنسان. فكندا تؤيد تأييدا كاملا حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للجميع. ونأمل أن تكون جميع البلدان المشاركة في الاجتماع الثاني للمنتدى العالمي المزمع عقده في مانيلا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ مستعدة لاقتسام المعلومات بشأن الخطوات العملية التي اتخذتها في بلدانها لتعزيز المسائل التي ستناقش في المنتدى، بما فيها المسألة الهامة جدا المتمثلة في حقوق الإنسان. وتعتبر كندا أن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية يمثل فرصة للحوار البناء والمنتج بشأن ذلك الموضوع والنهوض بحقوق الإنسان للمهاجرين عن طريق المبادرات المحددة والعملية.

ومن الجدير بالذكر أنه قبل أقل من سنتين أن المشاركين الآخرين في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة

الدولية والتنمية وغالبية كبيرة من البلدان الممثلة في الحوار الرفيع المستوى آثروا البدء بتأسيس منتدى عالمي تقوده الدول بشأن الهجرة والتنمية خارج إطار عمل الأمم المتحدة. وكندا ما برحت منخرطة بنشاط في تلك الجهود. و المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لديه آلية مناسبة لكي تنظر فيها الدول في توجهها – وأن جمعية البلدان المعروفة بوصفها من أصدقاء المنتدى العالمي تقع على عاتقها مسؤولية تقرير الاتجاه الذي سيأخذها المنتدى العالمي. وبالنظر إلى ذلك الترتيب، لا تعتقد كندا أن مشروع قرار الجمعية العامة قد ركّز على المنتدى بصورة ملائمة.

وتأسف كندا أيضا إذ أن مشروع القرار لا يحترم الاتفاق الدولي المتعلق بالمداولات بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وهو اتفاق أقرته الدول الأعضاء في الدورة الحادية والستين في أعقاب الحوار الرفيع المستوى. وفي القرار ٦١/٢٠٨، كرست الجمعية العامة خيارات محتملة للمتابعة المناسبة للحوار الرفيع المستوى سيُنظر فيها في دورتها الثالثة والستين.

وعلاوة على ذلك تؤيد كندا الإدارة الكفوءة والسليمة لعمل الجمعية العامة. فقد أفردت الجمعية العامة بنداً في جدول الأعمال بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وينبغي بحثه حيثما يتصل الأمر بالهجرة الدولية والتنمية. ونثق بأن مشروع القرار الحالي لن يصبح حدثا يتكرر سنويا يؤدي إلى ازدواجية العمل والتقارير.

أما فيما يتعلق بمشروع القرار، فتعيد كندا إلى الأذهان ملاحظات الأمين العام حقوق الإنسان للمهاجرين عن طريق المبادرات المحددة والعملية إبان الحوار الرفيع المستوى حيث جاء فيها: ”ليس ثمة توافق للآراء على جعل الهجرة الدولية موضوع مفاوضات غير رسمية“ (A/61/PV.3، ص ٥). وفي انعدام توافق الآراء هذا وفي ضوء وجهات النظر المختلفة جدا بشأن الدور المناسب للأمم المتحدة في ذلك المجال في هذا الوقت، تشجع كندا الدول الأعضاء التي ترغب في تعزيز حوار بنّاء وحاسم على تركيز جهودها على عمل المنتدى العالمي بغية تطوير نهج محددة وتعزيز النتائج الإيجابية للهجرة الدولية والتنمية.

السيدة أسمادي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): تأخذ إندونيسيا الكلمة لتعليل تصويتها قبل التصويت بشأن مشروع القرار المعنون ”المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية“، الوارد في الوثيقة A/62/L.25/Rev.2.

إن إندونيسيا وهي بلد مكون من هجرة ومهاجرة وعبور ما انفكت على الدوام تعطي أولوية لمسألة الهجرة. لذلك من المهم جدا أن يكون هناك إطار عالمي مشترك في الأمم المتحدة مرتكز على الطبيعة المتعددة الأبعاد للهجرة التي توفر الفرص وتتصدى للتحديات الناشئة عن الهجرة الدولية.

وعند هذا المنعطف، من الحيوي الإبقاء على توافق الآراء الذي تحقق بشأن مشروع القرار تأييدا لتلك المسألة الهامة والتي بحثتها المنظمات الدولية على الصعيد الثنائي والإقليمي والعالمي، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة.

لا تعتقد إندونيسيا أن التصويت هو العملية المناسبة في عملية اتخاذ القرار لحل المسائل المحيطة بمشروع القرار. ونؤيد وجهة النظر القائلة بأن التصويت على مشروع القرار ما من شأنه إلا أن يقلص من الإطار الأساسي بشأن الهجرة الدولية الذي ما برحنا نعمل على تحقيقه. لذلك سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار الذي ينبغي اعتماده بتوافق الآراء.

ومع ذلك يؤيد وفدي تأييدا كاملا جميع التدابير الايجابية التي توسع أفاقنا وتوفر بُعد النظر للدول الأعضاء في الأمم المتحدة كالمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وفي حين أن المنتدى هو مبادرة غير رسمية، يمكن له أن يكون

بمثابة تدبير بناء ثقة لمناقشة الجوانب المعقدة والمتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية بطريقة منهجية وشاملة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية) تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.25/Rev.2 المعنون: ''المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية'' بصيغته المصححة شفويا. وانضمت إلى مقدمي مشروع القرار بوليفيا وفترويلا.

طلب إجراء تصويت مسجل

أجري تصويت مسجل

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بوليفيا، البرازيل، بوركينا فاسو، الكاميرون، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فيجي، غانا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، العراق، إسرائيل، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، قطر، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، توغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فترويلا (الجمهورية البوليفارية)، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بروني دار السلام، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، مالطة، مولدوفا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اعتمد مشروع القرار *A/62/L.25/Rev.2* بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت (القرار ٦٢/٢٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تحدد مدته بعشر دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها. أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد كومبرباتش ميغوين (كوبا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يشكر واضعي القرار الذي اتخذناه للتو على جهودهم لإيجاد أرضية مشتركة للتفاهم بشأن الموضوع المعقد للهجرة الدولية وآثاره على تنمية بلداننا. وقد شعرنا بصدمة قوية إزاء المعايير المزدوجة التي تستخدم في محافل تنظم خارج الأمم المتحدة. فالبعض ممن اعتادوا على مهاجمة أعضاء في هذه المنظمة والتشهير بهم

يمنحون الأفضلية، بينما يكون الرفض مصير الآخرين الذين لديهم نوايا نبيلة حينما لا يعجبون بعض البلدان الأقوى في العالم.

إن ظاهرة الهجرة العالمية الحالية ترتبط بشكل مباشر بالنظام الاقتصادي والسياسي الدولي غير القابل للاستدامة، حيث الأغلبية الفقيرة مهمشة بفعل منطق المغالاة لسوق العولمة الليبرالية الجديدة. ومن الضروري النظر في هذا الموضوع على نحو شامل، وربطه قبل كل شيء بسياسات التنمية التي تستجيب للأسباب الهيكلية لتدفقات الهجرة في عصرنا.

إن تجريم المهاجرين، أو اتباع نهج العسكرة أو إحاطة الحدود بالأسوار، واعتماد قوانين وقرارات تجيز اعتقال المهاجرين لفترات طويلة بدون ضمانات قانونية، أو الأسوأ من ذلك، تسييس موضوع الهجرة، وتحريض الكثيرين على الهجرة غير القانونية في ظروف غير آمنة وتكتنفها المخاطر، لا يساعد على التعاون الحقيقي المطلوب في هذا المجال.

إن نُهُج التحزب لا تؤدي إلا إلى كره الأجانب والعنصرية والتمييز العنصري والتحيز ضد الأقليات، وهي تشجع الاتجار غير الإنساني وغير القانوني بالأشخاص. ويأمل وفد كوبا أن تسهم المبادرات التي يروج لها داخل وخارج إطار الأمم المتحدة بشأن الهجرة العالمية في العثور على حلول من شأنها أن تغير الأسباب الهيكلية للظاهرة. وإذا ما اقتصرنا على صيغ السيطرة على تدفقات الهجرة، فإن كل ما سنفعله هو تأجيل الأزمة التي تلوح في الأفق.

إن المستفيدين من النظام العالمي الحالي ينبغي أن يفكروا مليا وأن يتصرفوا بذكاء ووفقا للمنطق السليم على الأقل إذا كانوا لا يريدون التصرف بسخاء.

السيد رستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة لتعليل تصويت وفدي بعد التصويت.

ترى ماليزيا أن القرار المتخذ للتو لا يبين بطريقة صحيحة أو دقيقة الطريقة التي ينبغي أن تناقش بها حقوق المهاجرين في كل مراحل الهجرة ودور الدول المرسلة والدول المستقبلة على حد سواء، والتي عليها واجب الدفاع عن الحقوق في الاجتماع الثاني للمنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية الذي سيعقد في مانيلا في أواخر هذا العام. إننا نأسف لأن القرار لا يتعامل مع جميع المسائل المعروضة على المنتدى العالمي على قدم المساواة ولا يؤكد عليها بشكل متساو.

ويرى وفدي أيضا أن المفهوم العام للقرار يرسي سابقة سيئة لإشراك الأمم المتحدة في مبادرة مستقلة تترأسها دول في الأساس. وكما نص القرار ٦١/٢٠٨، فإن مسألة المنتدى العالمي ينبغي اعتبارها متابعة للحوار الدولي الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ بشأن الهجرة والتنمية، وأنه يتعين أن تناقش العلاقة بين المنتدى والأمم المتحدة في الدورة الثالثة والستين المقبلة للجمعية العامة.

ومن هذا المنطلق، من السابق لأوانه أن يناقش القرار في هذه المرحلة. ونعتقد أن القرار ينبغي ألا يكون حكما مسبقا أو أن يستخدم أساسا للمناقشات بشأن المفاوضات التي سنجريها في الدورة الثالثة والستين. وتتطلع ماليزيا إلى إجراء مناقشات بناءة آنذاك.

وللأسباب التي شرحتها، امتنع وفدي عن التصويت على القرار.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. في ٦ حزيران/يونيه، طلب الاتحاد الأوروبي تأجيل النظر في البند بشأن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وقد فعلنا ذلك لأننا نرى أن الحوار بشأن الهجرة والتنمية أصبح مهما للغاية في العالم المعاصر، المتسم بالعولمة والتغيير السكاني الكبير. وفي

هذا السياق، تزايدت إلى حد كبير الحاجة إلى قرار بشأن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي يمثل رأي العضوية الأوسع في الأمم المتحدة، ومن ثم ضرورة التوصل إلى نتائج توافقية.

وفي عام ٢٠٠٦، جرت مناقشة الموضوع في الحوار الرفيع المستوى المعقود في نيويورك. وفي نفس العام، اتخذت الجمعية القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية بشأن الهجرة الدولية والتنمية، والذي أشير إليه أيضا في القرار الذي نظرت فيه الجلسة العامة اليوم. وتلك هي الوثيقة التي وافقت فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إدراج بند في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن موضوع الهجرة والتنمية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن مناقشة البند الذي أدرج في جدول أعمال اليوم سابقة لأوانها ولا تتماشى مع الرغبة التي عبرت عنها الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

إن قرار عام ٢٠٠٦ بشأن الهجرة الدولية والتنمية أشار باهتمام في الديباجة إلى عرض حكومة بلجيكا استضافة مبادرة تترأسها الدول في عام ٢٠٠٧، وهي المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وأشار الأمين العام، في خطابه أمام المنتدى، إلى أن ''الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على مدى سنوات عديدة، وجدت من الصعب مناقشة مسألة الهجرة الحساسة في الساحة الدولية''. ولذا، فإن أهمية المنتدى العالمي تكتسي أهمية بالغة، لأنها تتيح الفرصة لكي تواصل البلدان الحوار بشأن الهجرة والتنمية وتسهم في تطوير نهج كلي إزاء المسألة.

ويمثل المنتدى أداة مفيدة لتبادل الآراء والأفكار حول كيفية التصدي للتحديات النابعة من العلاقة بين الهجرة والتنمية. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم المنتدى العالمي بقوة، إيمانا منه بأنه يمكن أن يقدم قيمة مضافة، شريطة أن يكون غير رسمي، وطوعي، وغير ملزم، وتقوده الدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة ومشاركون.

ويجري التعاون بين الأمم المتحدة والمنتدى من خلال الممثل الخاص للأمين العام، وهو ما أكده أعضاء المنتدى في مبادئه التوجيهية. ولم يتفق أعضاء المنتدى على علاقة أقوى، ولذا ينبغي ألا نتصرف على نحو سابق لأوانه، مع العلم أن المنتدى لم يعقد سوى اجتماع واحد حتى الآن. والأحرى أن نستفيد من طابعه التشاوري من أجل بناء الثقة بين الدول وتحقيق تقدم نحو إدماج الهجرة على نحو أفضل بوصفها عاملا إيجابيا في سياسات التنمية. أما إذا كان الأمر على النقيض من ذلك، فإننا نخاطر بتقويض عملية تقود إلى استجابات عملية لتحديات وفرص الهجرة والتنمية.

وفي ٦ حزيران/يونيه، أعربنا عن رأينا بأن مشروع القرار الذي قدم في ذلك اليوم، لم يعبر عن رأي العضوية الأوسع في الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أجرينا مزيدا من المشاورات غير الرسمية التي أسفرت عن النص المعروض علينا اليوم. والاتحاد الأوروبي يقدر قيام مقدمي مشروع القرار بإدخال بعض التعديلات. ولكن القرار الجديد المقدم اليوم لا يلبي جميع شواغلنا. ولهذا السبب، امتنع الاتحاد الأوروبي عن التصويت اليوم.

وفضلا عن ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن متابعة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية ينبغي أن يستمر التعامل معه في إطار بند جدول أعمال اللجنة الثانية لفترة السنتين المكرس للهجرة الدولية والتنمية.

السيد غاتان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يسجل السبب المحض لامتناعه عن التصويت على القرار ٢٧٠/٦٢. لقد كان السبب الواضح هو إظهار حيادنا بشأن هذا الموضوع الذي حدث حوله استقطاب،

كما هو متوقع من مضيف الاجتماع الثاني للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

طلب الكلمة عدد من الوفود للإدلاء ببيانات بعد اعتماد القرار، والآن أعطيهم الكلمة.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفد بلدي باعتماد القرار ٢٧٠/٦٢. لأننا نعتقد اليوم أنه سوف ييسر تعاونا أكبر بين المنتدى العالمي للهجرة والتنمية ومنظومة الأمم المتحدة. وإكوادور، بصفتها من مقدمي القرار، تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك وتود أن تؤكد من جديد موقفها المعتاد وهو أن تحليل ومناقشة الهجرة والتنمية اللذين يجريان اليوم على مختلف الصعد، لا سيما المتعددة الأطراف منها، ينبغي أن يشملا في جميع المنتديات مسألة حقوق الإنسان للمهاجرين، سواء من طرف الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني أو القطاع الخاص، استجابة للصلة الوثيقة بين الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان التي تم التأكيد عليها من قبل نتيجة للحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية، الذي أجرته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وتؤيد إكوادور توصية الأمين العام بأن يدرس المنتدى العالمي بصورة متعمقة ومنهجية جميع المواضيع المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية. وأكد الأمين العام في تقريره الصادر في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ (A/60/871) أنه لا يوجد، في إطار منظومة الأمم المتحدة كيان واحد يقوم بدراسة هذه المواضيع بشكل منتظم.

وبعد عدة شهور من المفاوضات، أظهر مقدمو مشروع القرار مرونة كبيرة وروحا تصالحية لتحقيق توافق في الآراء بشأن المواضيع المتعلقة بالصلة بين المنتدى ومنظومة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان للمهاجرين المدرجة في جدول أعمال اجتماع مانيلا. ويعكس ذلك التزام جميع أعضاء الأمم المتحدة بأن النظر في حقوق الإنسان للمهاجرين ينبغي أن يكون شاملا ومتكاملا.

وتعتقد إكوادور أن الاهتمام الكبير الذي أبداه عدد من الوفود بالموضوع المعروض علينا اليوم يثبت الحاجة إلى مناقشة الصلة بين الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان بطريقة منتظمة ومستدامة في الجمعية العامة؛ وهكذا، باعتماد قرار اليوم، تعمل الدول الأعضاء في الاتجاه الصحيح لتحقيق هذا الهدف.

إن إكوادور، بمشاركتها في تقديم القرار وتأييده، قد تصرفت في اتساق مع سياستها الخاصة بالهجرة على الصعيدين الوطني والدولي بصفتها بلدا يمثل مصدرا للهجرة ومقصدا لها. ويكفي أن نشير إلى أن الجمعية التأسيسية، التي تقوم بإعداد دستور جديد لإكوادور، قد أقرت الاعتراف بالمواطنة العالمية، التي سيتبعها، من بين أمور أخرى، إلغاء التأشيرات السياحية لدخول جميع مواطني العالم إلى أراضينا.

وتنظر إكوادور بقلق إلى حقيقة أنه، في إطار الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يشدد في المادة ١٣ على حق كل فرد في حرية التنقل والإقامة داخل حدود كل دولة ومغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إليه، اعتمد البرلمان الأوروبي مرسوما يتعلق بالعودة، يطبق في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على مواطني البلدان الثالثة المقيمين بصورة غير مشروعة، وبموجبه يمكن سجن الأشخاص ذوي الوضع غير المشروع لمدة تتراوح بين ستة شهور و ١٢ شهرا إذا لم يمتثلوا لأمر المغادرة بعد ٣٠ يوما من إبلاغهم به. إن هذه التدابير انتهاك للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان لأنها تجرّم الهجرة غير المشروعة، وهذا أمر محظور بموجب

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم. وترى إكوادور أن معاقبة الهجرة غير المشروعة لا يمكن إخفاؤها خلف سياسة العودة، لأن هذه السياسة لا تفرض بالقوة، وإنما بصورة طوعية في إطار احترام حقوق الإنسان الأساسية والضمانات بروح من التعاون والحوار.

وتأسف إكوادور لأن القرار الذي اعتمدناه بشأن موضوع يعني الكثير لنا جميعا لم يعتمد بتوافق الآراء وأن بعض الوفود قد اعترضت عليه رغم أن مسألة الهجرة، من منظور حقوق الإنسان، تحظى بأهمية بالغة في البرنامج العالمي، ولكونها موضوعا متعدد الأطراف، تقع ضمن مسؤولية المنظمة.

وستواصل إكوادور العمل نحو حوار بناء حول الهجرة دون تقييد للتركيز الشامل على حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم، وفقا للولاية التي حددها رؤساء دولنا في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

السيدة روبيليس دا شومورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): إن وفد نيكاراغوا، بصفته أحد مقدمي مشروع القرار، يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك. ونرحب باعتماد القرار ٢٧٠/٦٢ بشأن المنتدى العالمي للهجرة والتنمية ونحن ممتنون لأولئك الذين أيّدونا.

وفي الوقت نفسه، نأسف لأن بعض الوفود لم تؤيد المبادرة وواصلت عدم إبداء المرونة خلال عملية طويلة من المفاوضات، أبدى فيها مقدمو القرار مرونة نحو التوصل إلى توافق في الآراء. وكان مقدمو القرار مدركين للحاجة الكبيرة للحوار حول هذا الموضوع على مختلف المستويات، لا سيما على الصعيد المتعدد الأطراف ، حيث من الممكن النظر في المشاكل التي تسببها الهجرة والفرص التي تتيحها من منظور متعدد الأبعاد، واعتماد تدابير لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وتعزيزها.

إن الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية، المعقود في عام ٢٠٠٦، شدد على العلاقة الوثيقة فيما بين الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان. ولهذا السبب، نرى أن أي مبادرة لمناقشة هذه المسألة وفقا لهذا المبدأ سوف تكون موضع ترحيب دائما. وبالمثل، يسعدنا أن الاقتراح الأولي للأمين العام لإنشاء منتدى عالمي لمعالجة هذه المسألة بعمق وبطريقة منهجية قد أدى إلى إحراز نتائج بعقد المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية في بروكسل في عام ٢٠٠٧ واجتماعه الثاني المزمع عقده في الفلبين هذا العام.

ونأمل أن يكون اعتماد القرار ٢٧٠/٦٢ بداية علاقة وثيقة وبنّاءة بين المنتدى والأمم المتحدة بصفتها الهيئة العالمية التي تلتقي عندها مصالح جميع الأطراف المعنية وتعالج فيها المسائل وفقا لشروط المساواة والعدالة والتضامن لضمان أن تكون نتيجة المناقشات مستهدفة تحسين الأوضاع وليس تفضيل مجموعة محددة. إن تناول موضوع الهجرة في إطار جدول أعمال تفرضه الدول المستقبلة لها أبعد ما يكون عن حل المشكلة، بل يزيد من تفاقمها.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن قلقه إزاء مرسوم العودة الذي اعتمده مؤخرا البرلمان الأوروبي. ففضلا عن تسليط الضوء مرة أخرى على تناقضات نمط السوق الحرة المفروضة على بلداننا، والتي تعزز حركة البضائع والخدمات بينما تعارض حرية تنقل البشر الذين ينتجون هذه البضائع ويقدمون هذه الخدمات، ينتهك المرسوم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعددا من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا سيما المادة ١٣، التي تنص على أنه ”لكل فرد حرية التنقل والإقامة داخل حدود كل دولة“.

وأود أن أسأل الأوروبيين الذين أتوا إلى قارتنا أمريكا وذهبوا إلى القارات الأخرى ما إذا كانوا صادفوا نفس هذه القيود وهذا العداء حين وصلوا إلى أراضينا لينهلوا من مواردنا. لقد وضع هذا المرسوم دون مراعاة لما قدمته الهجرات، ولا سيما القادمة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وأفريقيا، من إسهامات في ازدهار الاتحاد الأوروبي، مما جعل أسواقه تعج بالنشاط وصحح ما يعانيه من عجز ديمغرافي.

إننا بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تنشيط الحوار بين بلدان المقصد وبلدان المنشأ للعمل على إيجاد حلول قابلة للتنفيذ وتنطوي على احترام حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين وأسرهم. وتناشد نيكاراغوا بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وأفريقيا أن تنضم إلى المبادرات التي تقوم بها جميع البلدان الشقيقة للكتابة دفاعا عن حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين.

السيد سيليس ألفارادو (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): لا يريد الوفد البوليفي أن يدلي ببيان مطول، لأن معظم المفاهيم التي نود الإشارة إليها قد سبقتنا إلى طرحها الوفود المقدمة للقرار ٢٧٠/٦٢.

ورغم ذلك، أريد تأكيد أن هذا القرار، في رأي الوفد البوليفي، يمثل خطوة أخرى نحو الدفاع عن الملايين من المهاجرين الذين يجدون أنفسهم في كثير من الأحيان مضطرين إلى العيش في أوضاع لا تليق بالبشر، أولئك الآلاف، بل الملايين، من المهاجرين الذين يضطرون للعيش في الخفاء. والبلدان المستفيدة من إسهام أولئك الملايين من المهاجرين هي بالتحديد التي تفتقر إلى مجرد إدراك أن البشرية تتحرك قدما للأمام. وهذا القرار خطوة أخرى تتخذ في الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بتلك الملايين من المهاجرين.

ومن دواعي اغتباطنا أن عدد الذين صوتوا معارضين للقرار لا يتجاوز البلدين، لأن ذلك يجعلنا نرى بأمل كبير أن بلدان الاتحاد الأوروبي التي لم تعرف بعد إسهام أولئك المهاجرين صوتت مؤيدة له. ويساورنا قلق شديد إزاء القرارات التي اتخذت في البرلمان الأوروبي هذا الأسبوع. ونرجو، بالرغم من تلك القرارات، أن يتزايد الوعي لدى المجموعة الأوروبية وأن تتخذ قرارات من شأنها تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين.

السيد لابي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يتكلم وفدي بوصفه من مقدمي القرار الذي اعتمد قبل لحظات.

وشيلي من بلدان المهجر. وقد شغل منصب الرئاسة في جمهورية شيلي أحفاد لمهاجرين إسبان وسويسريين وألمان وفرنسيين وإيطاليين وانكليز. وشيلي وطن لأكبر جالية من أصل كرواتي موجودة خارج كرواتيا. كما أن شيلي وطن لأكبر جالية للمنحدرين من أصل فلسطيني تقيم خارج الشرق الأوسط. وفي الشهر الماضي، رحبت رئيسة شيلي، ميشيل باشيليه، في قصر بالاثيو دي لا مونيدا في سانتياغو بـ ١٠٨ مهاجرين فلسطينيين جدد كانوا يقيمون قبل ذلك بالقرب من خط الحدود مع العراق ثم أصبحوا مواطنين شيليين واستقبلناهم بحفاوة شديدة.

وقد سنّت شيلي، التي أصبحت الآن بلدا مضيفا للهجرة القادمة من البلدان المجاورة، مؤخرا قانونا تمنح بموجبه العفو العام لقرابة ٥٠ ٠٠٠ مهاجر غير قانوني من بلدان شقيقة جاءوا إلى بلدنا بحثا عن مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم.

وندرك أهمية مساهمة الهجرة لأننا جربناها ونشعر بالامتنان لها. ولهذا السبب قدمنا قرار اليوم وصوتنا مؤيدين له. ولا نرى فيه شيئا يمكن أن يشكل استباقا للحكم على

نتائج المناقشات التي ستجرى داخل الأمم المتحدة لتحديد سياسات تستشرف المستقبل بشأن الهجرة.

وندرك أيضا أن الأمم المتحدة ومنظومتها تقوم على ثلاث دعائم، الأمن الدولي وحقوق الإنسان والتنمية. وللهجرة دور بالغ الأهمية تؤديه في تلك الدعائم الثلاث. وتنظر شيلي إلى مشكلة الهجرة بنفس الطريقة التي تنظر بها إلى جميع المشاكل المتعلقة برؤية الإنسان من المنظور الخاص بنموذج الأمن البشري.

ذلك أنه يجب النظر إلى برنامج الأمم المتحدة بكامله من منطلق الكرامة الأصيلة للبشر. فنحن منظمة اجتماعية أنشأها البشر ولصالح البشر. وتتردد أصداء مفاهيم من قبيل الكرامة والتضامن كأقوى ما يكون في القلب الجماعي للشيليين لأننا قد استفدنا أنفسنا من التضامن في مراحل مؤثرة من تاريخنا.

ونريد أن ننادي هنا بالأخذ برؤية عالمية وبأن يتعامل الجميع مع هذه الظاهرة بسخاء لأنه سيتعين علينا في يوم من الأيام، سواء في ساحة أخرى أو في حياة أخرى أو حين نواجه ضمائرنا، أن نردّ على السؤال: ”ماذا عملنا لأشقائنا البشر؟“ ونحن هنا إنما نتحدث عن بشر أشقّاء.

ويحدونا أمل في أن تؤخذ قوة منطقتا وأهمية القيم التي ندافع عنها وكرامة البشر بلحمهم ودمهم في نهاية المطاف بعين الاعتبار بوصفها خلفية لهذه المناقشة برمتها حتى يمكننا الاعتزاز حقا بمنظمة أكرّر أنها من خلق البشر ولأجل البشر.

السيدة روفيروسا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء أود أن أعرب عن شكري للوفود التي أيدت القرار ٢٧٠/٦٢.

لقد تفاجأ وفدي بملاحظة أنه، بعد ما يقرب من سنة كاملة من المشاورات المكثفة والجهود المبذولة في تناول موضوع مهم من كل النواحي في سياق الأمم المتحدة، لم تتمكن بعض الوفود من استجماع الإرادة السياسية لاعتماد القرار بدون تصويت. وإن وفدي يعرب عن شديد خيبة أمله من حقيقة أن كل الجهود التي بذلها مقدموه لم تقابل بالمثل.

والأمر لم يكن طرح مسألة جديدة على الأمم المتحدة؛ فهذا موضوع نوقش في المنظمة طيلة سنوات كثيرة، وهو ما شددت عليه الوفود في تعليلات تصويتها. المسألة هي مسألة استكمال جهود المجتمع الدولي للنهوض بنهج شامل للمسألة وللتعاون الدولي، في المقام الأول، في هذا الميدان.

الهجرة موضوع مهم جدا لعدد كبير من البلدان، إن لم يكن لكل أعضاء المنظمة. ولهذا يصعب على الفهم تعذر تناول المسألة على أساس توافق الآراء اليوم. ووفدي سيواصل بذل كل جهد ممكن للتقريب بين المواقف، وإن المكسيك لن تقبل أبدا بأن تتجاهل الجمعية هذه المسألة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.